A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/46/290
17 July 1991
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH AND FRENCH

UN LIBRARY
JUL 22 1991
UN/SA COLLECTION

الدورة السادسة والاربعون
البند ٩٩ من القائمة الاولية*

مسائل حقوق الإنسان

رسالة مؤرخة ١ تموز/يوليه ١٩٩١ موجهة إلى
الامين العام من القائم بالاعمال المؤقت
للبعثة الدائمة لهولندا لدى الامم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم نص إعلان المجلس الاوروبي بشأن حقوق الإنسان ، باللغتين الانكليزية والفرنسية ، الصادر في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩١ (انظر المرفق) .

وساكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة تحت البند ٩٩ من القائمة الاولية .

(توقيع) جان دي مارشان اي دانسمبورغ
القائم بالاعمال المؤقت

* A/46/50 .

المرفق

## إعلان بشأن حقوق الإنسان ، أصدره المجلس الاوروبي في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩١

إن المجلس الاوروبي ، إذ يشير إلى إعلان وزراء خارجية الاتحاد بشأن حقوق الإنسان الصادر في عام ١٩٨٦ (٢١ تموز/يوليه ١٩٨٦) ، يؤكد من جديد أن احترام حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها جزء أساسي من العلاقات الدولية وأحد ركائز التعاون الاوروبي كما أنه أحد ركائز العلاقات بين الاتحاد والدول الاعضاء فيه من جانب والبلدان الاخرى من جانب آخر . وفي هذا الصدد ، يشدد المجلس الاوروبي على تمسكه بمبادئ الديمقراطية النيابية وسيادة القانون .

ويرحب المجلس الاوروبي بالتقدم الكبير المحرز في السنوات الاخيرة في ميدان حقوق الإنسان ، والخطوات التي اتخذت نحو الديمقراطية في أوروبا وفي أنحاء العالم ، لا سيما في بلدان نامية معينة . ويرحب بتزايد أصداء مطالبات الشعوب بالحرية والديمقراطية في أنحاء العالم .

ويسوؤه ، مع ذلك ، استمرار الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان في بلدان كثيرة . ويتعهد الاتحاد ودوله الاعضاء بمواصلة سياسة تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الاساسية في أنحاء العالم . وهذا هو الواجب الشرعي والدائم للمجتمع العالمي ولجميع الدول فرادى أو مجتمعة . ودول الاتحاد تعيد إلى الاذهان أن اختلاف طرق التعبير عن القلق بشأن انتهاكات الحقوق ، وكذلك المطالبات بتأمين هذه الحقوق ، لا يمكن أن تعتبر تدخلا في الشؤون الداخلية للدول ، وهي تشكل جزءا هاما وشرعيا من حوارها مع البلدان الثالثة . والاتحاد ودوله الاعضاء سيواصلون ، من جانبهم ، التصدي للانتهاكات حيثما وقعت .

والاتحاد الاوروبي والدول الاعضاء فيه يسعون إلى تحقيق الاحترام العالمي لحقوق الإنسان . وقد وضعت صكوك دولية كثيرة في العقود الماضية على رأسها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدان الدوليان الخاصان بالحقوق المدنية والسياسية ، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وليس هناك نص محدد يستند إلى عوامل وطنية أو ثقافية أو دينية يمكن الاحتجاج به بشكل مشروع للانتقاص من المبادئ التي أرستها هذه الصكوك . والاتحاد الاوروبي يطالب جميع الدول بأن تصبح أطرافا في الصكوك الدولية السارية .

وفي ميدان حقوق الإنسان ، تُعطَى أولوية للتنفيذ الفعال والعالمي للصكوك القائمة وتعزيز الآليات الدولية للمراقبة . وسيواصل الاتحاد ودوله الأعضاء العمل من أجل أداء هذه الآليات لعملها بكفاءة من نواحيها الإدارية والتنظيمية والمالية . وفضلا عن ذلك ، فإنهم يتعهدون في إطار هذه الآليات ، بالعمل جاهدين من أجل تحسين سلاسة الإجراءات . والمجلس الأوروبي يشجع تمكين الأفراد من الاشتراك في حماية حقوقهم . ويطالب المجلس الأوروبي بأن تتعاون الدول مع المنظمات الحكومية الدولية التي تنتمي إليها في رصد تنفيذ حقوق الإنسان ، ولا سيما في إطار اللجان المنشأة بموجب اتفاقات الأمم المتحدة وفي المؤسسات الإقليمية .

إن التوترات والمنازعات التي تنشأ عن الانتهاكات الصارخة والمنتظمة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية في بلد أو في منطقة معينة غالبا ما تمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين .

وإن حماية الأقليات يكفلها في المقام الأول الممارسة الفعلية للديمقراطية . ويذكّر المجلس الأوروبي بالأهمية الجوهرية لمبدأ عدم التمييز . ويؤكد على ضرورة حماية حقوق الإنسان سواء كان الأشخاص المعنيون ينتمون ، أو لا ينتمون ، إلى أقليات . ويعيد المجلس الأوروبي تأكيد أهمية احترام الهوية الثقافية وكذلك الحقوق التي يتمتع بها أفراد الأقليات والتي ينبغي أن يمارسها هؤلاء الأشخاص مشتركين مع سائر أفراد مجموعتهم . ومن شأن احترام هذا المبدأ أن يشجع التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي .

ويذكّر المجلس الأوروبي بأن حقوق الإنسان من طابعها أنها لا تتجزّأ . وإن لتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك الحقوق المدنية والسياسية واحترام الحرية الدينية وحرية العبادة أهمية حيوية بالنسبة للمراعاة التامة للكرامة الإنسانية وللأماني المشروعة لجميع الأفراد . فالديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان ووجود مؤسسات تعمل في إطار دستوري وإقامة حكومات مسؤولة يتم تعيينها عن طريق انتخابات دورية نزيهة وكذلك الاعتراف بالأهمية الشرعية للفرد في المجتمع ، كلها شروط أساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية القابلة للإدامة .

والمجلس الأوروبي يسوؤه أن أعدادا لا تحصى من السكان في العالم هم ضحايا للجوع والمرض والأمية والفقر المدقع ، ومن ثم فهم محرومون من أبسط الحقوق الاقتصادية والاجتماعية . ويلاحظ ، علاوة على ذلك ، ضرورة إيلاء اهتمام خاص للفئات

الاضعف من السكان ، مثل الاطفال والنساء والمسنين والمهاجرين واللاجئين . ويرى المجلس الاوروبي أن التنكر لمساعدة الضحايا في حالات الطوارئ أو في حالات المحن الشديدة ، ولا سيما في حالات العنف ضد المدنيين واللاجئين الابرياء يعد مهانة للكرامة الإنسانية . فإن واجب التضامن يحتم أن تستجيب الدول المعنية والمجتمع الدولي لحاجة الضحايا إلى المساعدة الإنسانية . وينبغي أن ترتكز كل التنمية الدائمة على الإنسان بوصفه صاحب حقوق الإنسان والمستفيد من عملية التنمية . وأن انتهاكات حقوق الإنسان وقمع الحريات الفردية يعوقان من مشاركة الفرد وإسهامه في هذه العملية . وإن الاتحاد والدول الاعضاء فيه ، من خلال سياستهم القائمة على التعاون ، وعن طريق إدراج أحكام تتعلق بحقوق الإنسان في الاتفاقات الاقتصادية واتفاقات التعاون مع البلدان الثالثة ، يعززون بنشاط حقوق الإنسان واشتراك جميع الافراد أو الجماعات ، دون تمييز ، في حياة المجتمع مع وضع دور المرأة على وجه الخصوص في الاعتبار .

ويقوم مجلس أوروبا بدور قيادي في ميدان حقوق الإنسان بما له من خبرة ومشاريع متعددة في هذا الميدان ، وما يقوم به من أنشطة تدريبية وتثقيفية ، وبما له من برامج للتعاون مع بلدان وسط وشرق أوروبا التي لديها مؤسسات ديمقراطية أو تسعى لأن يكون لديها مثل هذه المؤسسات . وتحت رعاية الاتحاد ، تعتبر الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الاساسية ، نظرا للطابع الملزم لقواعدها ، ولدقة وموثوقية أحكام الرقابة الخاصة بها ، نظاما متقدما فعالا للحماية ومرجعا تستند إليه مناطق العالم الاخرى . ويرحب المجلس الاوروبي باستعداد مجلس أوروبا لان يضع خبرته في خدمة مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا .

ويؤكد الاتحاد والدول الاعضاء فيه على الاهمية التي يولونها للبعد الإنساني لعملية مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، ولمساهمته الهامة في الإصلاحات الديمقراطية في أوروبا ولتأثيره الكبير على تنمية حقوق الإنسان في الفضاء الاوروبي . ويشير المجلس الاوروبي إلى الآفاق التي فتحتها الوثيقة النهائية لمؤتمر كوبنهاغن في عام ١٩٩٠ ، والالتزامات التي تم التعهد بها لدى اعتماد ميثاق باريس . وإن آلية المؤتمر فيما يتعلق بالبعد الإنساني تعكس قناعة الدول المشتركة بأن مساندة الانشطة في ميدان حقوق الإنسان هو الشاغل الشرعي للمجتمع الدولي بأسره .

وإن الافراد والمنظمات غير الحكومية في أنحاء العالم يقومون بإسهامات قيمة وشجاعة في حماية وتعزيز حقوق الإنسان . ويشيد المجلس الاوروبي بهذا الالتزام ويعرب عن استيائه لأن المدافعين عن حقوق الإنسان هم الذين يكونون في الغالب الاعم أول

ضحايا المعاملة التعسفية التي يشجبونها . ويدعو المجلس جميع الدول إلى أن تعزز تمسك جماهيرها بقضية حقوق الإنسان عن طريق البرامج التثقيفية وبالسماح للمنظمات غير الحكومية بحرية الوصول إلى المعلومات وحرية توزيع المعلومات بشأن حقوق الإنسان . وعن طريق توجيه اهتمام الجمهور عامة إلى تقصير الحكومات تسهم المنظمات غير الحكومية إسهاما ذا شأن في حماية الافراد وحماية حقوق الإنسان بوجه عام .

ويعيد المجلس الاوروبي تاكيد التزام الاتحاد والدول الاعضاء فيه بأن يؤيدوا ويشجعوا ، في الهيئات الإقليمية والدولية ، ذلك الاحترام لحقوق الإنسان والحريات الاساسية الذي لا يمكن بدونه إقامة سلم وأمن دائم .

- - - - -